الناطق باسم رئيس الوزراء الياباني يؤكد في حديث لـ "الرياض" دعم بلاده لمبادرة الأمير عبدالله:

الأمن والاستقرار في العراق مسؤولية القوات الأمريكية والبريطانية

برامج المساعدات اليابانية للعراق تهدف إلى توفير (٣٥) ألف وظيفة وإعادة مليون طفل للدراسة وتأهيل (١٣) مستشفى

■ شدد الناطق الرسمي باسم رئيس الوزراء الياباني السيد اوكوياما على اقامة حكومة عراقية منتخبة تمثل الشعب العراقي كافة وطالب باعادة الامن والاستقرار في البلاد مشيراً الى انها مسؤولية القوات الأمريكية والبريطانية وحول رفع العقوبات دون وجود حكومة عراقية وطنية قال المسؤول الياباني في حديث لـ «الرياض» «ان اليابان ترحب برفع الحظر الاقتصادي كي يتسنى للشعب العراقي الاستفادة من موارده الطبيعية».. رافضاً ان يكون هذا القرار قد يعطي شرعية لاحتلال العراق مشيراً الى ان جميع الدول تبنت القرار.

وأضاف السيد اوكوياما ان اليابان قدمت مساعدات مادية تقدر بـ (٨٠ مليون دولار) تهدف الى توفير (٣٥) الف وظيفة للمواطنين العراقيين العاطلين عن العمل.

واستطرد الناطق الرسمي باسم رئيس الوزراء الياباني قائلاً الى ان برنامج المساعدات يهدف ايضاً الى اعادة مليون طفل عراقي للمدارس الابتدائية بالتعاون مع اليونيسيف وتأهيل (١٣) مستشفى قامت اليابان ببنائها قبل فترة.

وكشف عن وجود تعاون بين المملكة واليابان في تدريب الكوادر العراقية في المملكة لتأهيلها كي تخدم المجتمع العراقي.

وحول مسألة النزاع الإسرائيلي الفلسطيني اوضح ان اليابان تحاول وقف دوامة العنف مشيراً الى ان خارطة الطريق امر مهم لتسوية النزاع.

وقدر مبادرة صاحب السمو الملكي الأمير عبدالله بن عبدالعزيز ولي العهد ونائب رئيس مجلس الوزراء ورئيس الحرس الوطني بشأن تعزيز فرص السلام.

وأكد التزام اليابان بتقديم المساعدات للفلسطينيين وتعهدت بتقديم (٢٢,٥٥) مليون دولار.

وطالب كوريا الشمالية التخلي عن برنامجها النووي بالطرق السلمية وايضاً الكف عن خطف المواطنين اليابانيين ووقف عمليات التجسس.

ونفى ان تكون الاقمار الصناعية التي اطلقتها اليابان تهدف الى تهديد بيونغ يانغ وشدد على ان اليابان لن تطور اسلحتها الهجومية إلا انه رأى من واجب اليابان التصدي لأي هجوم يتعرض له امنها مؤكداً ان الدستور الياباني ينص على عدم هجوم أي بلد بما فيه كوريا الشمالية.

وقال ان اليابان توصلت مع الولايات المتحدة لتطوير الاسلحة الدفاعية.

واعرب عن امله ان تطبع العلاقات مع كوريا الشمالية بالطرق السلمية لتسوية كافة المواضيع العالقة وقال ان تقديم المساعدات الاقتصادية لكوريا الشمالية يعتمد على الضمانات التي بموجبها تتخلى بيونغ يانغ عن برنامجها النووي وطالما لم تحصل اليابان على تأكيدات فلن تستطيع تقديم المساعدات.

وحول فرض العقوبات على كوريا الشمالية نفى الناطق باسم رئيس الوزراء الياباني ذلك.

وفيما يلي نص الحوار:

الناطق باسم رئيس الوزراء الياباني يتحدث لـ «الرياض»

حوار - محمد الأمير

ليس لدينا نية لتطوير أسلحة هجومية.. ونريد الوصول لحل سلمي مع بيونغ يانغ بشأن البرنامج النووي

● قدمت اليابان مساعدات كبيرة للدول النامية كيف يمكن ان تساعد العراق في الخروج من الأزمة التي يعيشها؟

- يقدر رئيس الوزراء الياباني استضافة المملكة مؤتمر دول الجوار مؤخرا واعادة اعمارة العراق يمثل امرا مهما بالنسبة لليابان وسيقترح رئيس الوزراء استضافة مؤتمر دولي لاعادة اعمار العراق في اليابان بدعم من المنظمات الدولية وبمشاركة دول عديدة من الدول العربية مثل المملكة ومصر وهناك اهمية خاصة لاقامة مظلة دولية لاعادة اعمار العراق حتى لا يكون المؤتمر تحت رعاية دولة واحدة.

وقدمت اليابان برامج تهدف لمساعدة العراقيين لتطوير مستقبلهم ومن الجدير بالذكر ان الامم المتحدة قامت باطلاق برنامج استغاثة (٢,٢ مليار دولار) لاغاثة العراق وتعهدت اليابان بتقديم مبلغ (١٠٠ مليون) دولار استجابة لذلك النداء كما تم صرف (٣٠ مليون دولار) واعلنت اليابان بصرف (٥٠ مليون دولار) استجابة للنداء اي وصل ما صرفته اليابان (٨٠ مليون دولار) من اصل ١٠٠ مليون دولار التي تعهدت بها.

● ما الذي تهدف اليه المساعدات اليابانية للعراق في الوقت الراهن؟

- تهدف الى توفير (٣٥ الف وظيفة للمواطنين العراقيين وايضا محاولة اعادة مليون طفل الى المدارس الابتدائية في العراق وذلك بالتعاون مع اليونيسيف الهدف الاساسي بالنسبة في العراق هو اعادة اهلية الحياة واعادة التأهيل في البنى التحتية في المجالات الصحية والتعليمية وموارد المياه ونحاول اعادة تأهيل (١٣) مستشفى قامت اليابان ببنائها ابان حكم الرئيس العراقي السابق صدام حسين الا ان هذه المستشفيات اصبحت قديمة وسوف تقوم اليابان بالاستعانة بالخبرات المصرية وكذلك منظمة الصحة العالمية (WHO) بارسال فريق من الخبراء من اليابانيين والمصريين للعراق لدراسة احتياجاتهم وعند ذلك سيتم دراسة هذه الاحتياجات بالتعاون مع المملكة العربية السعودية في تقديم مساعدات للعراق.

● ماهي أوجه التعاون بين الجانبين الياباني والسعودي في هذا المجال؟

- لا تزال قيد البحث وقد يشمل التعاون تدريب بعض العراقيين في المملكة العربية السعودية.

● ما هو تصوركم لعملية السلام بمنطقة الشرق الأوسط؟

- عملية السلام في الشرق الأوسط فإن خارطة الطريق هي شيء مهم جدا وتبذل اليابان ما بوسعها من الناحية السياسية والدبلوماسية حيث قامت وزيرة الخارجية اليابانية بزيارة المسؤولين في فلسطين واسرائيل والأردن وسوريا في ٢٩ ابريل وعندما كانت تقابل الوزيرة «أبومازن» محمود عباس رئيس الوزراء الفلسطيني كان المجلس التشريعي الفلسطيني يقوم بالموافقة على حكومته، فهي تعتبر أول وزيرة خارجية قابلته كرئيس وزراء جديد وتعهدت اليابان بتقديم ٢٢,٥٥ مليون دولار، للفلسطينيين وذلك كمساعدات انسانية وبناء دولة فلسطين والاصلاحت وكذلك إعادة بناء الثقة بين الفلسطينيين والاسرائيليين وقبل فترة قامت اليابان باستضافة مؤتمر لإعادة بناء الثقة بين الطرفين وكان موضع ترحيب وذلك بسبب المحاولة للوصول إلى وقف دوامة العنف ونأمل تنظيم مؤتمر ثان في نفس الصدد.

من ناحية أخرى قامت اليابان بتشجيع الرئيس الأمريكي بوش لتأييد عملية السلام وطالبته بالضغط على الاسرائيليين لتحقيق السلام ورئيس الوزراء الياباني يقدر الجهود التي بذلها صاحب السمو الملكي الأمير عبدالله بن عبدالعزيز ولي العهد نائب رئيس الوزراء رئيس الحرس الوطني بعد اطلاق المبادرة السلمية.

● أعلنت اليابان اقامة حوار مع العالم الإسلامي إلى أين وصلت الجهود؟

- تأمل اليابان اقامة الحوار مع العالم العربي وتأمل مشاركة المملكة حيث ارسلت اليابان مندوبين لجميع العواصم العربية من أجل الحوار بين الحضارتين في دول شرق آسيا والعالم الإسلامي.

● في الصراع الياباني الكوري الشمالي ما هي آخر التطورات في شأن ذلك؟

- المباحثات مع كوريا الشمالية والاطراف الأخرى مثل كوريا الجنوبية والولايات المتحدة وروسيا واليابان وما عملته اليابان هو تنسيق مع الولايات المتحدة وكوريا الجنوبية لتنسيق سياساتنا مع كوريا الشمالية وكان هذا مهماً جدا لكي تصل اليابان وكوريا الجنوبية لحل سلمي للبرامج النووية لدى كوريا الشمالية ومواضيع أخرى كالصواريخ طويلة المدى واسلحة الدمار الشامل ونريد اقناع كوريا الشمالية بأنه سيكون من مصلحتها التخلص من برنامجها النووي بشكل نهائي وان تصبح عضوا مسؤولا في المجتمع الدولي، اما اليابان فلديها قضايا أخرى يجب معالجتها مع كوريا الشمالية وذلك لعدم وجود علاقات طبيعية بين البلدين ولا نريد فقط مناقشة الاسلحة ونريد مناقشة مواضيع خطف مواطنين يابانيين وموضوع سفن التجسس والأشياء التي تهدد اليابان بشكل عام، وما حدث في الماضي عند احتلال اليابان لكوريا الشمالية ما بين «١٩١٠ - ١٩٤٥» نتج عنه سلسلة من المشكلات المعقدة وسوف تكون اليابان مستعدة لتقديم مساعدات اقتصادية لكوريا الشمالية بعد مناقشة كل هذه القضايا التي سبق ذكرها وتطبيع العلاقات معهم ويدعم هذا التوجه كل من الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي وكوريا الجنوبية والصين ولذلك نحن نسعى لتعزيز الأمن والاستقرار في شبه الجزيرة الكورية لمناقشة جميع القضايا مع كوريا الشمالية بما في ذلك البرنامج النووي

● وكيف تردون على اتهامات بيونغ يانغ باطلاقكم أقمار صناعية بهدف التجسس؟

- إن برنامج الأقمار الصناعية موجود منذ عدة سنوات وقررنا اطلاق هذه الأقمار لجمع المعلومات وليس بغرض تهديد كوريا الشمالية بل هي ليست مخصصة فقط لأجل كوريا الشمالية بل هي لجمع معلومات بشكل مستقل عن الولايات المتحدة حيث ان اليابان تعتمد بشكل كلي حتى الآن في جمع المعلومات على دول أخرى حتى المعلومات التجارية ونريد ان تصبح اليابان قادرة على جمع معلوماتها بنفسها ولتحاشي سوء الفهم بالنسبة لهذه الأقمار فهي ليست لجمع معلومات هجومية وستبقى اليابان دولة دفاعية حسبما هو مذكور في الدستور.

● هل ستضطر اليابان إلى تطوير القوات الهجومية لردع كوريا الشمالية كما أعلن وزير الدفاع الياباني سابقاً ولاسيما ان ذلك يتعارض مع الدستور الياباني؟

- ما قاله وزير الدفاع هو حول موضوع واحد اننا لن نقوم بتغيير الدستور الياباني ولا تستطيع اليابان تطوير القوات الهجومية حسب الدستور، وان مصفات الدفاع اليابانية هي كبيرة مقارنة بالدول الأخرى وهي للدفاع عن اليابان وليست للهجوم حيث لا يوجد لدى اليابان أي صواريخ لمهاجمة دول أخرى وما قاله وزير الدفاع هو ما يمكن عمله ضد كوريا الشمالية إذا ما تم اطلاق صواريخ هجومية من كوريا الشمالية نحو اليابان ولو كنا متأكدين أنه سوف يتم اطلاق صواريخ من كوريا الشمالية وان هذه الصواريخ متوجهة على وجه التأكيد نحو الأراضي اليابانية وليس لأي مكان آخر فإنه من الناحية القانونية يمكننا تدميرها قبل اطلاقها من الأراضي الكورية الشمالية باتجاه اليابان، وكان وزير الدفاع الياباني يرد على سؤال قانوني افتراضي واليابان ليس لديها القوة للهجوم بل كان السؤال هل يمكن القيام بذلك وهل يمكن لليابان ان ترد وليس هناك قرار في اليابان بشأن امتلاك صواريخ هجومية أو طائرات مقاتلة بل كان ذلك سؤالاً افتراضياً.

● هل بحثتم مع الولايات المتحدة لتطوير الدفاع الصاروخي الياباني؟

- نحن نقوم الآن بعمل بحث مشترك مع الولايات المتحدة بالنسبة للدفاع الصاروخي وهذا النظام يعترض الصواريخ القادمة ولا يقوم باطلاق صواريخ هجومية على دول أخرى.

● ماذا بشأن تطبيع العلاقات مع كوريا الشمالية؟

- سوف نعمل على تطبيع العلاقات مع كوريا الشمالية ونحاول نسيان خلافات الماضي وقد ذكر ذلك في البيان المشترك بين البلدين وسوف نحاول الوصول لحل سلمي لتسوية كافة المواضيع العالقة.

● قالت كوريا الشمالية انها على استعداد تام للتخلي عن برنامجها النووي مقابل مساعدات من اليابان والولايات المتحدة هل انتم على استعداد لتحقيق هذا المطلب؟

- نريد ضمانات من كوريا الشمالية بأنها سوف تتخلى عن برنامجها النووي حيث وعدت عام ١٩٩٣م بالتخلي عن ذلك ومقابل ذلك قدمت الولايات المتحدة مساعدات لكوريا الشمالية مثل توفير مولدات كهربائية ورغم هذه التأكيدات من طرفهم إلا انه ما زال لدى كوريا برنامج نووي ويجب ان تحصل اليابان على تأكيدات من كوريا الشمالية وتضع جدولا زمنيا محددا للتخلص من برنامجها النووي وما لم تحصل اليابان على تأكيدات بذلك فلن تستطيع تقديم المساعدات.

● هل لديكم نية لفرض عقوبات اقتصادية على كوريا الشمالية إذا لم تستجب لكم؟

- بالنسبة إلى فرض عقوبات فإن اليابان لن تقوم بفرض أية عقوبات على كوريا الشمالية إذا لم تتخل عن برنامجها النووي وموضوع العقوبات الاقتصادية كان مجرد تقارير صحفية ولم يصدر ذلك عبر مسؤولين في الدولة.

● أخيراً هل ستقوم اليابان بتسليم شوجو موري إلى منظمة الإنتربول الدولية؟

- المسألة بين الحكومة البيروفية والحكومة اليابانية ولم تتقدم الحكومة البيروفية بطلب رسمي إلى اليابان بتسليمه وإذا ما قامت الحكومة البيروفية بهذا الطلب فإن اليابان سوف تدرسه، ولكن المشكلة ان السيد شيجو موري يحمل أيضاً الجنسية اليابانية مع الجنسية البيروفية والدستور الياباني يمنع تسليم الأشخاص الذين يحملون الجنسية اليابانية إلى حكومات أجنبية.

الاقتصاد موضع اهتمام أمريكي خارج المألوف

الحكم اللبناني صامت حول العلاقات السورية - الأمريكية!

بيروت - مكتب «الرياض» - مي كحالة:

■ في ظل هدوء مفروض على النقاش الداخلي، السياسي كما الاقتصادي، يغرق الحكم اللبناني في «سبات عميق» ايضاً حول الأوضاع الخارجية ذات الصلة بالمنطقة، وخصوصاً تلك المتعلقة بالعلاقات المتوترة حتى الآن بين سوريا والولايات المتحدة الأمريكية، والتي لا يقرأ اللبنانيون عنها سوى في التقارير الصحافية الواردة من واشنطن. علماً أن السفير الأمريكي المعتمد في بيروت يقوم بجولة «اقتصادية» على أوساط الاغتراب اللبناني المقيم في الولايات المتحدة لتشجيعه على الاستثمار في لبنان، على حد قول الدبلوماسية الأمريكية. مما يجعل من المهم طرح السؤال حول خلفية هذا الاهتمام بالاقتصاد اللبناني فيما السياسة فيه تبقى هامشية لا بل تحكمها مصالح الخارج أكثر من ضرورات الداخل.

فمن جهة، يلزم الحكم اللبناني الصمت التام فيما يتعلق بحقيقة العلاقات السورية - الأمريكية التي تنعكس على الوضع اللبناني الداخلي لارتباطه الوثيق بكل ما تقرره سوريا ويجري تنفيذه غالباً على الأرض اللبنانية. فبعد معلومات من زوار رسميين لدمشق عن «ارتياح» الحكم السوري الى هدوء المناوشات الكلامية التي انفجرت غداة سقوط بغداد في قبضة الاحتلال الأمريكي - البريطاني واعتبار المسؤولين اللبنانيين أن دمشق المتعودة على هذا النوع من المواجهة امتصت النقمة على تصرفاتها خلال هذه الحرب وبعدها، يجد بعض المراقبين أن حقيقة العلاقات لا تزال متوترة بدليل ما تحمله وسائل الإعلام المختلفة من معلومات خطيرة لم تنفها الإدارة الأمريكية حول استمرار الدور السوري «السلبي» على حد قولها، في الملف العراقي، خصوصاً لجهة بقاء حدودها البرية مع العراق مفتوحة أمام ما يزعم أنه تنقل دوري لكبار القادة العراقيين عبرها.

لكن بيروت التي تضج عادة بكل أنواع التحليل والتفسير تستقر منذ تراجع حدة التوتر بين رئيس الجمهورية العماد اميل لحود ورئيس الحكومة السيد رفيق الحريري على برودة غير معهودة تخفي التزاماً جرى تعميمه على كافة اركان الحكم والوزراء بضرورة سحب كل الملفات الحامية من التداول، ومن بينها بالطبع مستقبل العلاقة اللبنانية - الأمريكية في ضوء التطورات التي ستشهدها العلاقات السورية - الأمريكية. وكأن هذا الملف تحديداً متروك في عهدة دمشق من دون أن يظهر اللبنانيون أي رغبة في الإسهام فيه ان لم يكن سلباً ففي الأقل ايجاباً عبر استعمال الطاقة الكبيرة للاغتراب اللبناني في الولايات المتحدة الأمريكية من أجل كسب الوقت لحوار قد ينتج عنه المزيد من التفاهم على الأمور موضع الخلاف. بل على العكس، يبدو أن هذا الاغتراب يقترب من واقع العلاقات اللبنانية - السورية من زاوية واحدة وهي الضغط على الادارة الأمريكية لتحقيق «الانسحاب السوري من لبنان» في أسرع وقت، وهو أمر يأتي في مرحلة التهيئة للانتخابات الرئاسية حين تصبح أذن الرئيس الأمريكي راغبة في الاستماع إلى مطالب كل الفرقاء من أجل كسب أصوات الناخبين.

ففي العام ١٩٩٦، وبعد مجزرة قانا في الجنوب بفعل قصف الطيران الإسرائيلي كافة قرى المنطقة، توجه رئيس الجمهورية السابق الياس الهراوي الى الأمم المتحدة ليلقي كلمة حول الوضع المتدهور على الحدود ولمطالبة الرأي العام الدولي بلجم إسرائيل ووضع حد لانتقامها من المدنيين الأبرياء كلما تعرضت لعملية من المقاومة اللبنانية. وبما أن الرئيس الأمريكي السابق بيل كلينتون كان في تلك الأثناء يتحضر لترشيح نفسه لولاية ثانية، فإنه سارع الى تعيين موعد غير مقرر للهراوي بناء على طلب جمعيات لبنانية اغترابية طلبت منه الاستماع الى وجهة النظر اللبنانية في هذه المأساة ليحصل على اصوات الناخبين المنتسبين إليها. وأمضى الهراوي في البيت الأبيض ساعة كاملة حاملا معه شرائط فيديو عن المأساة في قانا وكافة الجنوب فيما كان كلينتون يؤكد له وللبنانيين في الولايات المتحدة الأمريكية بأنه سيسعى لوضع حد للعنف. وتمكن الأمريكيون بالتوافق مع الفرنسيين على فرض «تفاهم نيسان» على طرفي النزاع، بحيث تحصر عمليات المقاومة أو رد الفعل عليها داخل «الشرط الحدودي» المحتل، وهو ما أوجع إسرائيل أكثر من المتوقع وجعلها تنسحب من الجنوب من دون قيد أو شرط في نيسان من العام ألفين. ويمكن حالياً الاستفادة مجدداً، وفيما يتحضر الرئيس الحالي جورج دبليو بوش لخوض جولة ثانية من اجل البقاء في البيت الأبيض، من وزن الجالية اللبنانية - الأمريكية لترطيب الأجواء مع دمشق وفرض استماع الإدارة الأمريكية بمزيد من الاهتمام إلى الرأي اللبناني والسوري حول أوضاع المنطقة.

لكن يبدو أن سوريا لم تسع الى توسيط لبنان في هذا الميدان، كما أن الحكم اللبناني بات ينظر عاجزاً الى تنامي التيار المطالب باستعادة لبنان سيادته في صفوف الجالية اللبنانية - الأمريكية التي باتت تعتبر «معارضة في الخارج» للحكم في الداخل.

وهذا الجو نقلته الى بيروت وقائع الزيارة التي يقوم بها السفير الأمريكي المعتمد في بيروت فنست باتل من دون شرح خفية هذا «التفويض» غير المعهود في عمل أي دبلوماسي حتى اليوم. فاللبنانيون مقتنعون بأن السفير لا يتحرك بمشيئة محلية ولا برضى جهة رسمية معينة أو بقبول كافة الجهات معاً، على الرغم من أهمية الإطار المرسوم له وهو تشجيع المغتربين على الاستثمار في لبنان.

ويستدل البعض على أن الادارة الأمريكية حثت السفير على التحرك بناء على رغبة لديها في تحقيق أمرين أساسيين في هذه المرحلة:

الأول وهو مخاطبة مواطنين أمريكيين من أصل لبناني بلغة يفهمونها وبواسطة شخصية - أمريكية - تعتبر الأكثر اطلاعاً على أوضاع وطنهم الأم، فيشرح لهم حقيقة السياسة الأمريكية المتبعة تجاه هذا الوطن وموجبات استمرارها أو ربما تغييرها في مرحلة لاحقة، وبالطبع يستمع في المقابل الى مطالبهم من الإدارة الأمريكية تجاه هذا الوطن الذي يظل إرثاً معنوياً تعتز به كل الأجيال. فقد درج الأمريكيون من كل الأعراق والهويات على اعتبار الوطن الأم المنطلق الأساسي لهم وفخر انتمائهم الأصلي قبل حصولهم على الجنسية الأمريكية لأن من أبرز تقاليد المجتمع الأمريكي التمسك بالأصل وعدم الذوبان في المحيط الكبير.

أما الأمر الثاني فهو أهم في رأي الأمريكيين وأخطر في رأي اللبنانيين لأن الإدارة الأمريكية تحث المستثمرين الكبار على تنمية اقتصاد وطن المنشأ لتحقيق دخوله في اقتصاد حر ومتفاعل مع متطلبات العولمة التي ألفت الحواجز على كل الصعد، بحيث يصبح المستثمر قادرا على التأثير بدوره، كونه مواطنا ولو مغتربا، في القرارات المختلفة التي تتخذها حكومة البلاد ولاسيما في السياسة الخارجية التي ستتلاقى دون شك مع التوجهات الأمريكية، كما في السياسة الداخلية التي ستؤكد على حماية هذه الاستثمارات وإنمائها، وبذلك تربح الولايات المتحدة قوة «لوبي داخلي» متفهم لسياستها وناخب لإدارتها المقيمة في البيت الأبيض، وقوة «لوبي اقتصادي» قادر على تغيير أوضاع الوطن الأم باتجاه التلاقي مع الوطن الحاضن له.

وتذكر هذه المهمة تحديداً بما درجت الحكومات اللبنانية المتعاقبة منذ الاستقلال على ترويجه في الأوساط الاغترابية لأن لبنان الضعيف رغب دوماً في الاستقواء بجالياته القوية بدلاً من الاتكال على دولة خارجية أو على فريق خارجي لا يهتم سوى لمصالحه الاقتصادية الضيقة فيما يفترض بالمغترب أن يؤمن أيضاً المصالح اللبنانية البحتة.

وكانت آخر هذه الرحلات «الاقتصادية» تلك التي قام بها الرئيس الحريري الى البرازيل على رأس وفد من رجال الأعمال اللبنانيين الذين التقوا نظراء لهم لبنانيي الأصل في كافة المدن البرازيلية الكبرى، بالاضافة الى رجال أعمال برازيليين من غير الأصل اللبناني، من أجل توثيق العلاقات وتبادل المعلومات حول المشاريع الاستثمارية الكبرى التي تتطلب موازنات يمكن لأثرياء كبار خوض غمارها.

ويدرك الحكم اللبناني بأن الاعتراض على جولة السفير الأمريكي أو التحفظ على مخاطبته «مواطنين له» هم لبنانيو الأصل لكن أمريكيي الهوية، أمر غير ممكن أو مقبول. كما يدرك بأن تنامي القوة الاستثمارية الأمريكية بطابع لبناني داخل المشاريع اللبنانية، ستؤثر ولو ببطء على كامل المواقف السياسية الداخلية كما الخارجية. والأمثلة كثيرة على رجال أعمال أمريكيين من أصول متنوعة عادوا الى وطنهم الأم وأطلقوا فيه اقتصاد السوق الحر فخرج الاتحاد السوفييتي من الشيوعية وتخلصت أوروبا الشرقية من الاشتراكية وبات العالم كله سوقاً رأسمالية بامتياز. وبالطبع، وعلى الرغم من تأكيده على الطابع «الاقتصادي» للقاءاته مع الجاليات اللبنانية، فإن السفير الأمريكي لن يتوانى عن نقل رأيها السياسي الى ادارته لاسيما في مجال العلاقات اللبنانية - السورية التي استحوذت على حد قول الإعلاميين المرافقين له على غالبية المداخلات فيما اقتصر الكلام في الحالة الاقتصادية على عموميات.

ولا يفهم بعض السياسيين من المقربين لدمشق، لماذا يترك الحكم اللبناني الساحة في المغتربات للأمريكيين أو للمعادين للحكم القائم في لبنان وسوريا، بدلاً من تقوية الحضور المقنع للدبلوماسية اللبنانية التي تعاني من القحط منذ اشهر طويلة بفعل عدم تمكن أركان الحكم من التوافق على اسماء السفراء الواجب اعتمادهم في الخارج وخصوصاً في الأمم المتحدة وعواصم أوروبية فاعلة يديرها قائمون بالأعمال منذ ما يقارب العام ونيف. كما لا يجب أن تغيب الدبلوماسية السورية عن ساحات المواجهة الإعلامية الفاعلة من أجل استقطاب التأييد الشعبي لوجهة النظر الرسمية لدمشق واستقطاب الجاليات العربية عشية انتخابات رئاسية يمكن خلال المرحلة الفاصلة عن موعدها تمرير كل المطالب باتجاه الإدارة الأمريكية الحالية الراغبة في مسايرة الناخبين. وربما تصرف السفير الأمريكي في بيروت وفقاً لقرار ادارته «الاقتحامي» في كل الميادين، لأنه منذ ما بعد ايلول ٢٠٠١ يخرج في لبنان الى كل المناسبات من أجل الافصاح عن وجهة نظر بلاده، وهو اليوم ينقل صوتها الى داخلها عبر الحوار مع الجاليات اللبنانية وكأنه صاحب مهمة مزدوجة وهي تمثيل بلاده في لبنان ولدى اللبنانيين في الخارج.

وبين الصمت عن علاقات أمريكية متوترة مع دمشق والتخلي لسفير أمريكي عن مهمة تحسيس اللبنانيين بواجباتهم تجاه وطنهم الأم، يغرق لبنان في ضجيج خلافات جانبية بين المسؤولين ويتفاضى كلياً عن استقطاب الآخرين لقواه الفاعلة في الخارج. فاللوبي اللبناني سيخدم في المحصلة السياسية الأمريكية في لبنان بدلاً من سياسة لبنان في الولايات المتحدة، فيما نشكو تكراراً من أن اللوبي اليهودي - الأمريكي يخدم فقط إسرائيل.

تهدف إلى إيجاد تسهيلات متكاملة لخدمة مجتمع الإغاثة المحلي والعالمي

الإعلان عن إطلاق مدينة دبي للإغاثة

دبي- مكتب «الرياض»: اسامة سمره:

■ اعلن في دبي مؤخراً عن اطلاق «مدينة دبي للاغاثة» والتي تشكل مركزاً متكاملا لتقديم المساعدات والمعونات لمجتمع الاغاثة الدولي، وذلك بتوجيهات الفريق اول سمو الشيخ محمد بن راشد ال مكتوم، ولي عهد دبي ووزير الدفاع لدى دولة الامارات العربية المتحدة والتي تهدف الى خلق تسهيلات متكاملة لخدمة مجتمع الاغاثة المحلي والعالمي.

وتقع «مدينة دبي للاغاثة» في المنطقة الجنوبية من المنطقة الحرة لجبل علي حيث ستتمكن من توفير الخدمات والتسهيلات للعديد من وكالات الاغاثة العالمية من ناحية توفيرها للمستودعات متكاملة ومناطق للتخزين اضافة لخدمات المكاتب.

وستوفر «مدينة دبي للاغاثة» التي ستستغرق عامين لحين اكتمالها، المتطلبات المهمة لتحقيق عملية توزيع شحنات المعونات الرئيسية تعتمد على الثقة والسرعة والفعالية في عملية التوزيع من خلال شبكة لوجيستية قوية والتي تشمل التخزين والتوزيع سواء براً، بحراً او جواً من والى المكان المقصود حول العالم.

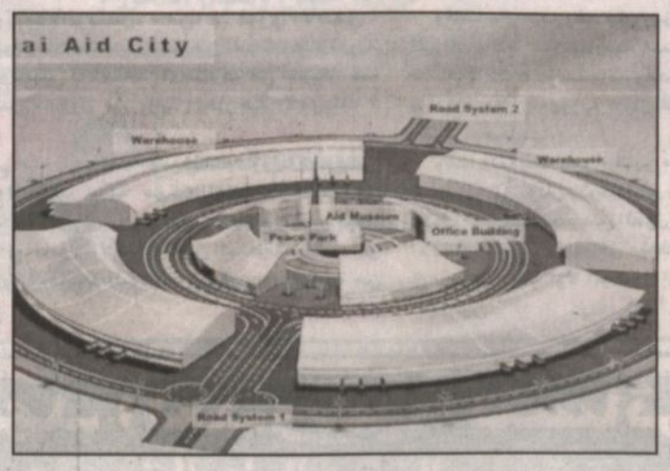

ومايميز هذه المدينة المتكاملة الخدمات هو قيامها بتوفير جميع التسهيلات والخدمات التي من شأنها ان تسهل عملية ايصال المعونات كخدمات التخزين للمواد الغذائية والمواد الطبية والادوية. وحتى اكتمال هذه المدينة سيكون باستطاعة وكالات الاغاثة من استخدام جميع التسهيلات من مكاتب ومستودعات في كل من مينائي راشد وجبل علي وميناء الحمرية.

وصرح احمد بطي، مدير عام سلطة المنطقة الحرة لجبل علي: «ان قيام مدينة دبي للاغاثة بإدارة عملياتها من المنطقة الحرة لجبل علي بموقعها الاستراتيجي، سوف يمكنها من بناء المزيد من المستودعات التي تستخدم لتقديم العون للعديد من الدول المحتاجة في كافة انحاء العالم، كما ستكون نقطة جذب لوكالات الاغاثة العالمية».

وستقوم اكثر من ٢,٤٠٠ شركة موجودة وتدير اعمالها في المنطقة الحرة لجبل علي من اكثر من ٩٠ دولة من منح وكالات الاغاثة الدولية من الحصول على كافة المواد والمؤن فوراً تمهيداً لارسالها الى المناطق التي تحتاج الى مساعدات انسانية.

واضاف بأن سهولة الحركة في توزيع المساعدات الانسانية ومواد الاغاثة من قبل الشركات الموجودة في المنطقة الحرة لجبل علي بشكل خاص ودبي بشكل عام كالمواد الطبية والغذائية والمعدات الاخرى الثقيلة يمكن توزيعها ايضاً عن طريق الجو من خلال مطار دبي الدولي او عن طريق البر من خلال شبكة الطرق التي تربط الامارات بالدول المجاورة.

وذكر ان من اهم المتطلبات الرئيسية التي تلزم لعملية توزيع وشحن المؤن ومواد الاغاثة هي السرعة والدقة في الشحن والتوزيع من خلال شبكة لوجيستية متينة. وستستطيع المنظمات في مدينة دبي للاغاثة، من خلال موقعها في وسط دولة الامارات من استخدام جميع الخدمات والخبرات التي تتمتع بها مؤسسة الموانئ والجمارك والمنطقة الحرة للتأكد من عدم وجود اي عوائق لوجيستية من شأنها ان تعيق هذه العمليات حساسة كهذه.

وصرح جمال ماجد بن ثنية، مدير عام سلطة موانئ دبي بأن مدينة دبي للاغاثة ستستطيع ومن خلال اتصالها المباشر بسلطة موانئ دبي من تلقي الخدمات وذلك من خلال تعاملها مع اكثر من ١٠٠ خط ملاحي تتعامل مع سلطة موانئ دبي، ومن خلال ذلك التوافق والتعاون بين جمارك دبي وموانئ دبي، سيكون باستطاعة وكالات الاغاثة من ارسال كميات وشحنات ضخمة من المواد والادوية الى العراق وشرق اوروبا وشبه القارة الهندية وشرق افريقيا بأقصى سرعة ممكنة.

وسيمثل هذا التجمع الاستراتيجي لمنظمات ووكالات الاغاثة فرصة كبيرة لمجتمع الاغاثة الدولي لتحقيق امتداد واسع في نطاق الخدمات ووصول المساعدات في وقت قياسي لاي مكان في العالم.

وستحتوي مدينة دبي للاغاثة على «متحف» مخصص لعرض تاريخ الحملات الاغاثية ووكالات الاغاثة العالمية وكيفية تطورها لتصل الى التقدم والتطور الذي حققته حتى يومنا هذا في مجال تقديم المساعدات الانسانية.